



الكاتب
كمران محمد بلاني
التاريخ
١٠ يوليو ٢٠٢٠

ردود الأحزاب الإسلامية الشيعية على الحركة الاحتجاجية

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

المحتوى

٣	المقدمة
٣	خريطة الأحزاب والجماعات الإسلامية الشيعية
٤	ردود الإسلاميين الشيعة على الحركة الاحتجاجية
٦	التداعيات على النظام السياسي العراقي واستقراره
٩	الخاتمة
١١	عن الكاتب
١١	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

المقدمة

اندلعت احتجاجات حاشدة في العراق منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ للمطالبة بتحسين الظروف المعيشية، والاستقلال عن القوى الإقليمية والعالمية، ووضع حدٍّ للفساد، وأخيرًا إسقاط النظام السياسي العراقي بأكمله، والقائم منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣.

يتكوّن معظم المحتجين من الشباب الشيعة والطلاب ونشطاء المجتمع المدني في محافظات بغداد والبصرة والنجف وكربلاء والناصرية ذات الأغلبية الشيعية. ومنذ اندلاع الاحتجاجات، قُتل ما يقرب من ٧٠٠ شخص، وأصيب ما يزيد على ٣٠٠٠٠ شخص، والغالبية العظمى من هؤلاء القتلى والمصابين من الطائفة الشيعية^٢. في هذا السياق، اعتبرت الأحزاب الإسلامية الشيعية هذه الاحتجاجات تهديدًا وجوديًا لسلطتها، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى رفض الاحتجاجات لنظام لعبت الأحزاب الإسلامية الشيعية دورًا مهمًا في إقامته وبقائه. ولهذا السبب، فإن مصالح الإسلاميين الشيعة - باستثناء التيار الصدري (كما سنوضح أدناه) - تتعارض تعارضًا تامًا مع مطالب الاحتجاجات.

خريطة الأحزاب والجماعات الإسلامية الشيعية

بالإضافة إلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني الذي «يحظى باحترام الأحزاب كافة التي اعتبرته مرجعًا أخلاقيًا أعلى، وفي بعض الأحيان السلطة العليا غير الرسمية»^٣، هناك ست جماعاتٍ أو قياداتٍ لها تأثير كبير في السياسات الشيعية في العراق. وفي حين أن الالتزام العلني بالتعاليم الإسلامية الشيعية يختلف بين الأحزاب، إلا أنها جميعًا لها جذور إسلامية. وفيما يلي ترتيب هذه الجماعات حسب عدد مقاعدها في البرلمان العراقي:

١. تحالف «سائرون نحو الإصلاح»: تحالف سياسي تمّ تشكيله من أجل خوض الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٨، التي فاز فيها بـ ٥٤ مقعدًا. وهو عبارة عن تحالف بين التيار الصدري والحزب الشيعي العراقي، ويقوده الزعيم العراقي الشيعي البارز مقتدى الصدر.

٢. المحور المؤيد لإيران: يشمل عددًا من الأحزاب والجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران. ويمثّل تحالف «الفتح» العنصر الأقوى في هذه المحور، الذي يسيطر على ٤٨ مقعدًا في البرلمان العراقي، وهو تحالف إسلامي شيعي تمّ تشكيله لخوض انتخابات ٢٠١٨ تحت قيادة هادي العامري المؤيد البارز لإيران. ويشغل العامري قيادة منظمة «بدر»، وهي واحدة من أكبر الميليشيات الموالية لإيران في العراق، وتمثّل جزءًا من قوات الحشد الشعبي المسلّحة. ومن القوى الشيعية الأخرى المتحالفة مع إيران كتلة «صادقون» البرلمانية التي تسيطر على ١٥ مقعدًا، وهي الجناح السياسي لـ «عصائب أهل الحق»، وهي جماعة شيعية شبه عسكرية يقودها قيس الخزعلي.

٣. تحالف «النصر»: تحالف سياسي شيعي إسلامي/قومي أسسه رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨)، وهو يسيطر على ٤٢ مقعدًا في البرلمان، ليمثّل بذلك ثالث أكبر كتلة برلمانية.

٤. ائتلاف «دولة القانون»: تحالف برلماني آخر بقيادة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي (٢٠٠٥-٢٠١٤)، ويسيطر على ٢٥ مقعدًا. يعود أصل كل من تحالف «النصر» وائتلاف «دولة القانون» إلى حزب الدعوة الإسلامي الذي لعب دورًا مهمًا في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد قَدَّم كل من المالكي والعبادي نفسيهما بوصفهما بناءً للدولة، مما وسَّع شبكات الموالين لهما.

٥. تيار «الحكمة الوطني»: حركة سياسية شيعية إسلامية/قومية انشقت عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (انظر أدناه)، ويقودها عمار الحكيم. ويشغل تيار الحكمة الوطني ١٩ مقعدًا برلمانيًا.

٦. المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: حزب إسلامي تأسس عام ١٩٨٢ بقيادة محمد باقر الحكيم.

تحظى جميع هذه الجماعات بدعم من المجتمع الشيعي العراقي، لكن من الخطأ الاعتقاد أن أيًا منها يمكنها الحديث نيابةً عن الشيعة ككل.

ردود الإسلاميين الشيعة على الحركة الاحتجاجية

كان هناك لاعبان رئيسان بارزان في الرد على الحركة الاحتجاجية، على الرغم من اختلاف مواقفهما تجاه الإسلام، وتأثيرهما في السياسة وصنع القرار في الجانب الشيعي، هذان اللاعبان هما: مقتدى الصدر، وتحالف «الفتح» المؤيد لإيران. لقد أدى دعم الصدر للاحتجاجات إلى وضع التيار الصدري في مسار تصادمي مع قادة تحالف «الفتح» وغيره من الميليشيات الموالية لإيران. ويخشى الزعماء الشيعة من دعم الصدر للاحتجاجات وطموحه لقيادة الطائفة الشيعية بأكملها أكثر مما يخشون التهديد الذي تشكله الاحتجاجات نفسها، وسيتم توضيح هذا أدناه.

وقد انخرطت مجموعات أخرى - مثل: تحالف «النصر»، وائتلاف «دولة القانون»، وتيار «الحكمة» - في حوار مع الشباب والأصوات الليبرالية وغير الإسلامية من المحتجين، على الرغم من إدراكها أن الاحتجاجات تمثل تهديدًا لمصالحها؛ بسبب رفض المحتجين للطبقة السياسية الحالية.

ردود مقتدى الصدر

يقود مقتدى الصدر حركة شعبية قوية بالإضافة إلى قيادته للكتلة الأكبر في البرلمان. وعندما بدأت الاحتجاجات، اختار الصدر الامتناع عن المشاركة النشطة على الرغم من أن أنصاره شكّلوا نسبة مهمة من المشاركين في الاحتجاجات، وإن كان السبب في ذلك هو معاناتهم من الفقر والبطالة أكثر من كونهم ينتمون للتيار الصدري. ثم شارك التيار الصدري في وقت لاحق، خاصة بعد الاعتداءات على المحتجين. من المؤكّد أن اهتمام مقتدى الصدر كان سيكون أقل إذا كان جميع المحتجين من الليبراليين، لكنه كان يعرف أن

الكثير منهم ينتمون إلى قاعدة دعمه^٤. ولهذا السبب سعى مقتدى الصدر لركوب موجة الاحتجاجات، أو على الأقل تقديم نفسه على أنه حاميتها. وبعد الهجمات على مقرات الجماعات الموالية لإيران في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول، برز خطر أن تتفاقم الأحداث إلى حرب أهلية بين الشيعة، وبشكل رئيس بين الجماعات المسلحة الموالية لإيران والتيار الصدري^٥. إن الرواية الأساسية للصدر - التي بنى عليها خطابه وحشده الاجتماعي والسياسي - هي محاولته تقديم نفسه على أنه لا ينتمي للنظام، وأنه ينتمي لجانب الشعب في مواجهة المؤسسة. وقد سهّلت هذه الرواية على الصدر التظاهر بأنه حليف للمحتجين، إن لم يكن يبدو حليفًا طبيعيًا. وأيضًا مع تفاقم النزاع بين الولايات المتحدة وإيران، سعى الصدر إلى استخدام نفوذه في الشوارع بوصفه أداة سياسية رئيسة لادعاء قيادته للسياسات والطائفة الشيعية العراقية.

إلا أن اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإسلامي الإيراني قاسم سليمانى ونائب رئيس قوات الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس باستخدام طائرات أمريكية من دون طيار في أوائل كانون الثاني/يناير، أجبر الصدر أن ينأى بنفسه عن المحتجين. وفي المقابل، دعا إلى «مسيرة المليون رجل» في ٢٤ يناير/كانون الثاني احتجاجًا على وجود القوات الأمريكية في البلاد، وهو ما جذب حشودًا كبيرة من مؤيديه^٦. وبعد ذلك مباشرة، أمر الصدر أنصاره بتفكيك خيامهم والانسحاب من مواقع الاحتجاجات السابقة والمستمرة، بما في ذلك ساحة التحرير. ونظرًا لأن أنصار الصدر كانوا يشكّلون جزءًا كبيرًا من المشاركين في الاحتجاجات منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، فقد رأى المحتجون فجأة أعدادهم تتضاءل بشكل ملحوظ^٧. وفي وقت لاحق، أصدر الصدر تعليماته لأتباعه بدعم محمد علاوي رئيس الوزراء المكلف، الذي فشل في الحصول على ثقة البرلمان. ونتيجة لذلك، تأثرت شمعة الصدر بوصفه حاميًا للاحتجاجات تأثرًا سلبيًا، ويمكن اعتبار هذه الخطوة هي النقطة الأكثر أهمية في توسيع الفجوة بين الصدر والمحتجين الآخرين الذين رفضوا ترشيح علاوي.

ردود الجماعات الموالية لإيران

تبنت الجماعات الموالية لإيران (مثل تحالف «الفتح» وكتلة «صادقون») والجماعات المسلحة (مثل كتائب حزب الله) نهجًا آمنًا تجاه الاحتجاجات، ولعبت دورًا مهمًا في محاولات قمع المحتجين. ولم يؤدّ التعامل العنيف مع الاحتجاجات إلا إلى زيادة غضب الموجودين في الشوارع العراقية، وتعميق شعور الجماهير بأن السلطات العراقية غير شرعية. واستخدمت هذه الجماعات تسميات تشمل: «انقلاب»، و«مؤامرة صهيونية أمريكية»، و«مشاريع سعودية خليجية»؛ لوصف الاحتجاجات. ويمكن تفسير المخاوف الرئيسية لهذه الجماعات من خلال النقاط التالية:

١. أنها في قلب المؤسسة السياسية التي تريد الاحتجاجات تغييرها.

٢. أنها لا تتفق في الأصوات الليبرالية أو العلمانية للاحتجاجات، والتي تعارض في جوهرها

الخطاب السياسي والديني لهذه الجماعات. فقد شملت المطالب التي تمّ التعبير عنها من قبل المحتجين الشباب: إقامة دولة مدنية، وهوية وطنية جديدة للعراق.

٣. كان يُنظر إلى دعم الصدر للمحتجين والعناصر الشابة في المجتمع وعلاقته بهم (حتى لو تضاعل) على أنه يشكل تهديدًا كبيرًا. ويجب النظر إلى هذه الانقسامات على أنها جزء من صراع أكبر بين الشيعة على الوصول للسلطة، والذي هيمن على السياسة العراقية بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

والنقطة الأخيرة مهمّة؛ نظرًا لأن هناك العديد من الأسباب التي تجعل تحالف «الفتح» يخشى من التيار الصدري. أولاً: يُعدّ التيار الصدري هو المنافس السياسي المباشر لتحالف «الفتح»، وله الملايين من الأتباع. فلا تحبّ الجماعات السياسية الشيعية الرئيسة - مثل تحالف «الفتح» - حقيقة أن الصدر له الملايين من الأتباع المتعصّبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالحه. ونتيجةً لذلك، فهو يهيمن على المشهد السياسي في البلاد. ثانيًا: إلى جانب النفوذ السياسي، يُعدّ التيار الصدري أيضًا هو المنافس شبه العسكري المباشر لتحالف «الفتح»، فهو يسيطر على إحدى الميليشيات الرئيسة في العراق المعروفة باسم «سرايا السلام»، والتي توجد في العديد من المناطق الاستراتيجية في العراق. ثالثًا: نتيجةً للمنافسة السياسية والبرلمانية، يُعدّ الصدر منافسًا اقتصاديًا رئيسًا، ويوجد أنصاره في مؤسسات اقتصادية رئيسة في العراق (وعلى الأخص وزارة النفط). رابعًا: يُخشى من التيار الصدري - أو هو على الأقل مكرهه - لأنه غير ملتزم أيديولوجيًا ببرنامج تحالف «الفتح» لإقامة دولة إسلامية كامتداد لنظام ولاية الفقيه الإيراني. وكذلك فإن مقتدى الصدر براغماتيٌّ ومرنٌ ولا يمكن التنبؤ بأفعاله، مما يعني أنه مصدر لعدم اليقين لدى الأحزاب الشيعية الأخرى.

التداعيات على النظام السياسي العراقي واستقراره

إن ردود الإسلاميين الشيعة على المحتجين وعدم قدرتهم على تلبية مطالبهم بإصلاح النظام الحاكم لها تداعيات كبيرة على النظام السياسي بأكمله في البلاد. إذ تسيطر الأحزاب الإسلامية الشيعية - التي تبنّت الخطابات الدينية والطائفية - على التعبئة السياسية في المناطق ذات الأغلبية الشيعية في العراق منذ عام ٢٠٠٣. وقد كان تعزيز الهوية الدينية - أو الطائفية بشكل أدق - استراتيجية فعّالة لتحقيق هدف البقاء في السلطة، وهو ما عارضته الاحتجاجات بشكل أساسي. فإذا انهار الوضع الراهن - الهش والمهترئ أصلًا - فستخسر الأحزاب الإسلامية الشيعية الكثير. ومن الضروري أن نفهم أنه لا يمكن إصلاح الوضع الراهن على المدى القصير كما يطالب المحتجون الشباب؛ ولذلك ستستمر الاحتجاجات.

أزمة الشرعية

لقد واجه العراق منذ عام ٢٠٠٣ العديد من التهديدات الأمنية الجسيمة، بدءًا بالحرب الأهلية الطائفية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) إلى تهديد تنظيم داعش (٢٠١٤-٢٠١٧)، ولكن الطبيعة الطائفية لنظامه السياسي لم تتعرض أبدًا لتهديدٍ خطير. ولهذا فقد هزّت الاحتجاجات الحالية

البلاد من جذورها، حيث لم يشهد العراق أبدًا منذ عام ٢٠٠٣ احتجاجاتٍ كبيرةً وواسعة النطاق مثل هذه الاحتجاجات، كما لم يسبق أن كان المحتجون بهذا القدر من الحزم في مطالبهم من أجل التغيير السياسي. والأهم من ذلك أن الحركة الاحتجاجية قد أتت بلاعبٍ جديدٍ في السياسة الشيعية، وهو الشارع العراقي. لقد اعتبر المحتجون الشباب أن الضغط على رئيس الوزراء المؤقت عادل عبد المهدي للاستقالة بمثابة انتصار كبير^٥. ومنذ أن وافق البرلمان العراقي على استقالة عبد المهدي في ١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٩، تمّ تكليف ثلاثة رؤساء وزراء (محمد توفيق علاوي، وعدنان الزرفي، ومصطفى الكاظمي)، وجميعهم استجابوا لمطالب المحتجين في محاولةٍ لكسب الشرعية^٦. يجب على السياسيين الشيعة الآن صياغة لغتهم وسياساتهم بطريقةٍ تتجنب التعارض مع لغة المحتجين^٧.

شكّلت الاحتجاجات تحديًا عميقًا لمعنى الشرعية السياسية التي تدعيها الأحزاب الإسلامية الشيعية منذ عام ٢٠٠٣. فقد هيمن لعب الشيعة دور الضحية لنظام حزب البعث ونضالهم ضده على المناقشات حول الشرعية بعد عام ٢٠٠٣. والمشكلة هي أن العراق الوحيد الذي عرفه جيلٌ ما بعد ٢٠٠٣ هو عراق الطبقة الحاكمة الحالية، والذي يتّسم بالفساد العميق وسوء الإدارة. لقد تمّ تحطيم هذا النظام ومصادر شرعيته، ولا يستطيع الإسلاميون الشيعة (أو لا يرغبون) في إيجاد أشكالٍ أقوى من الشرعية على المدى القصير. إن رفض السلطة السياسية للإسلاميين الشيعة، والابتعاد عن المشاركة في الانتخابات من قبل العديد من العناصر الشبابية في المجتمع هو سيناريو محتمل في المستقبل القريب، وسيكون للفجوة التي كشفت عنها الاحتجاجات بين الأجيال آثارًا طويلة المدى.

إن ردود الأحزاب الإسلامية الشيعية الرئيسة على مطالب المحتجين بالتغيير الجذري تُظهر تشبّه البيت الشيعي. ونظرًا لطبيعة هذه الأحزاب التي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على شبكات المحسوبية الطائفية من أجل البقاء، فإن الإصلاح الحقيقي والجذري لا يبدو «غير واقعي» فحسب، بل يمثّل أيضًا تهديدًا وجوديًا. ويبدو أن تكلفة تبني الإصلاح الجذري بالنسبة إليهم أكبر من تكلفة إصلاح النظام. وفي ظل وجود حكومة غير فعّالة، وتدهور ثقة المجتمع في الدولة، وتزايد غضب الشعب يومًا بعد يوم، فإن العراق يواجه احتمالية الانحدار إلى دولة فاشلة.

من الواضح الآن أنه لم يعد من الممكن تقديم الدعم للسلطات السياسية من خلال إجراء تعديلاتٍ في السياسة العامّة أو تغييرٍ في القيادة؛ لأن الكثيرين ينظرون إلى النخبة السياسية على أنها «طرفٌ آخر». وهناك خطر أن تؤدي أزمة الثقة والشرعية هذه إلى زيادة المواجهة العنيفة بين الشعب والأحزاب الشيعية المهيمنة. لقد تطورت الحركات الإسلامية الشيعية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ بطريقةٍ تجعلها منيعةً أمام أي تغييرٍ كبيرٍ، كما أن الجماعات المسلّحة الخاصّة بها لا ترغب في الاندماج في قوات الدولة^٨. وقد يساعدها ذلك على البقاء حتى مع عدم وجود دعمٍ شعبيٍّ كبيرٍ، لكن الإكراه والعنف لا يمكنهما تعزيز قبضتها على السلطة. والسؤال المطروح هنا هو: ما هي وسائل الشرعية المتاحة لهؤلاء الفواعل في ظل غياب الدعم الشعبي؟

سلطة بدون دعم شعبي

لقد ازدادت مشاعر عدم الثقة لدى الشعب تجاه السلطات في ظل وجود نظام طائفي عرقي لتقاسم السلطة، واقتصاد غير فعّال، وقوى أمنية مُفكّكة^{١٢}. وتعتمد استمرارية الاحتجاجات على استياء الشعب وانعدام ثقته، وهما ينموان يوماً بعد يوم. لذلك فإن السيناريو الأكثر احتمالاً على المدى القصير هو استمرار الاحتجاجات واستياء الشيعة من سلوك الأحزاب الإسلامية. يرغب السياسيون الإسلاميون الشيعة في إظهار أنهم إلى جانب الشعب، وليسوا جزءاً من المؤسسة السياسية، لكن ما هو محل الجدل لا يقتصر على سياسيٍّ محدّد أو سياسةٍ محدّدة، وإنما معنى «السلطة» التي تتمتع بها هذه الأحزاب. وسيكون لهذا تداعيات كبيرة، ليس على السياسة الشيعية فقط، ولكن أيضاً على مستقبل البلاد.

في حين أنه من الواضح أن الدعم الشعبي للأحزاب السياسية يتضاءل، فإن الفواعل السياسيين والجماعات المسلّحة - مثل: تحالف «سائرون»، وتحالف «الفتح»، وتحالف «النصر»، وائتلاف «دولة القانون»، بالإضافة إلى المنظمات المسلّحة مثل «عصائب أهل الحق» - يحافظون على قوتهم الخشنة من خلال أنظمة المحسوبية السياسية والطائفية. وفي نهاية المطاف، فإن هذه الطبقة السياسية هي التي شكّلت كل الحكومات، وهي التي تُديم الآن انعدام الثقة بين الشعب والّثُخب السياسية وعدم وجود عقد اجتماعي. وببساطة ستكون النتيجة على المدى القصير هي محافظة الشيعة على قبضتهم على السلطة ولكن بدون دعم شعبي.

أما على المدى الطويل، فتُعَدّ الشرعية الداخلية عاملاً حاسماً في بقاء جميع الفواعل بغضّ النظر عن مدى صلابة محاولات القادة للتمسك بالسلطة بقبضة حديدية بعيداً عن «عدم وجود» الدعم الشعبي. لم تُعدّ مصادر الشرعية القديمة وخطاباتها في العراق - أي لعب دور الضحية والتضامن الطائفي أو العرقي - كافيةً لضمان الحصول على الدعم الشعبي. وستكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى للشرعية، وإلا سيُشكّل الاستياء الشعبي تهديداً لاستقرار الدولة ووجودها. ويجب أن يحلّ الحكم الفعّال والشامل والشرعي محلّ الخطابات التي سبق أن تبناها الفواعل السياسيون مثل الخوف والتهديد الخارجي. إلا أنه - كما يبيّن التحليل أعلاه - لا توجد لدى الأحزاب الإسلامية الشيعية إجابات قصيرة الأجل لأزمة الشرعية الخاصّة بها، بل لا تزال تعتقد أن هذه الأزمة مؤقتة، وأنه يمكن معالجة مظالم الشعب في سياق الوضع الراهن.

فيما يتعلّق بالشرعية والدعم الشعبين، تتباين قدرة الفواعل السياسيين العراقيين على كسب الدعم الشعبي بشكل كبير؛ نظراً لأن البلاد منقسمة بشدّة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى المكونات الرئيسة للحشد الشعبي مثل منظمة «بدر» و«عصائب أهل الحق» - التي تواجه المحتجين - فقد هدّدت الاحتجاجات الشعبية التي اكتسبتها من قتالها ضد تنظيم داعش. لقد تحقّقت شعبيتها وانتصارها في انتخابات ٢٠١٨ نتيجةً لدورها المركزي في هذا النضال، لكنهما قُوضا بشكل كبير بسبب مواجهاتها مع المتظاهرين. ومن

المستحيل بالنسبة إلى هذه المنظمات المسلّحة/السياسية الحصول على شرعية بدون خلق تهديدٍ خارجيٍّ. لكن ديناميكيات الشرعية الداخلية والدعم الشعبي للتحالفات (مثل تحالف «النصر» وائتلاف «دولة القانون») - المتجذرة بعمق في النظام منذ عام ٢٠٠٣ - مختلفة؛ فبالنسبة إليها يبدو أن شرعية الأداء هي الحلّ الوحيد لبقائها.

الخاتمة

لقد بحث هذا الموجز كيف واجهت الاحتجاجات بشكل رئيس شرعية الأحزاب الشيعية الرئيسية. كما وضح أن تأثير الاحتجاجات لا يقتصر على شؤون الإسلاميين الشيعة، بل يمتد إلى جوهر النظام السياسي القائم منذ عام ٢٠٠٣. وقد فرضت احتجاجات الشباب الشيعي تغييرًا في الخطاب العام حول الشرعية. لكن لسوء الحظ، فإنه يبدو من غير المحتمل حدوث سيناريو يتم فيه تلبية مطالب المحتجين الشيعة بإحداث تغيير جذري. إذ يشكّل الانقسام داخل البيت الشيعي والمصالح الخاصة للفواعل الرئيسيين قوة كبيرة بما يكفي لمواجهة مطالب المحتجين بـ «عراق أفضل».

من الممكن أن تأتي نتائج محاولات الفواعل الشيعيين لـ «إعادة» اكتساب الشرعية الشعبية على حساب تماسك البلاد. وقد يُنظر إلى الإصلاحات السياسية الجذرية على أنها حلّ لتلبية المطالب وتهدة غضب الشعب، إلا أن هذا غير ممكن على المدى القصير. فالإصلاح الجذري الفوري قد يشكّل تهديدًا وجوديًا لمصادر قوة هذه الأحزاب؛ لأن سيطرتها على السلطة قد استندت - إلى حدّ كبير - إلى المحسوبية واستخدام موارد الدولة لمصالحها السياسية. إن الإصلاح التدريجي ممكن، لكنه لن يرضي المتظاهرين، وطالما أن هناك فجوة بين الشعب والسلطات فإن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية ستسير في حلقة مُفرغة.

التعليقات الختامية

- 1- Hassan Ahmed. (2020, Mar 7). Iraqi protesters stand firm, say corruption worse than coronavirus. Available at: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/03/2020/iraq-protests-coronavirus.html#ixzz6McAGp58r>
- 2- Farhad Alaaldin. (2020, Feb 13). Iraq's establishment parties must back Allawi's new cabinet. Available at: <https://www.rudaw.net/english/opinion/13022020>
- 3- Harith Hasan. (2019, Nov 14). The Subtle Power of Sistani. Available at: <https://carnegie-mec.org/diwan/80346>
- 4- حوار الكاتب مع ياسر كوتي، وهو باحث ومحلل مقيم في بغداد، حوار هاتفي، ١٥ أبريل/نيسان 2020.
- 5- Harith Hasan. (2019, Nov 14). The Subtle Power of Sistani. Available at: <https://carnegie-mec.org/diwan/80346>
- 6- Al Jazeera. (2020, Jan 24). «We want them out»: Iraq protesters call for US troops exit. Available at: <https://www.aljazeera.com/news/01/2020/iraq-protesters-call-troops-exit200124080811442.html>
- 7- Muhammad Al-Waeli. (2020, Feb 5). The Future of the Protest Movement in Iraq. Available at: <https://1001iraqithoughts.com/05/02/2020/the-future-of-the-protest-movement-in-iraq/>
- 8- Anthony H. Cordesman. (2020, Mar 20). Iraq is the Prize: A Warning About Iraq's Future Stability, Iran, and the Role of the United States. Available at: <https://www.csis.org/analysis/iraq-prize-warning-about-iraqs-future-stability-iran-and-role-united-states>
- 9- See, for example, Adnan Alzurfi. <https://twitter.com/adnanalzurfi/status/1240026493604048896?s=20>
- 10- Harith Hasan. (2019, Nov 14). The Subtle Power of Sistani. Available at <https://carnegie-mec.org/diwan/80346>
- 11- Ranj Alaaldin. (2020, Jan 31). The irresistible resiliency of Iraq's protesters. Available at: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/31/01/2020/the-irresistible-resiliency-of-iraqs-protesters/>
- 12- Kamaran Palani. (2019, Dec 26). A Crisis of Governance: Explaining Iraq's Protest Movement. Available at: <https://research.sharqforum.org/26/12/2019/a-crisis-of-governance-explaining-iraqs-protest-movement/>

عن الكاتب

كمران محمد بلاني: هو زميل باحث في مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، ومحاضر في العلاقات الدولية في جامعة صلاح الدين في أربيل. وهو أيضًا مرشح لنيل درجة الدكتوراه من كلية الحوكمة والشؤون العالمية بجامعة ليدن.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق | AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

[f](#) [t](#) [v](#) / SharqStrategic

